## المبحث الثانى

# فى التضمين اللغوى

# فى التضمين اللغوي (*)

## تقديم

يزخر الدرس اللغوى فى اللغة العربية بجوانب مضيئة مشرقة تعكس رؤى ثاقبة لعلمائنا القدامى وتظهر جهدهم العلمى القيم الذى لم يكن ليقتصر فى أغلب الأحوال على خدمة مستويات اللغة العربية الصوتية والصرفية والنحوية وإنما تجاوزها لغيرها من اللغات الإنسانية تجلية لما فى اللغة من أسرار وقوانين وحقائق وضوابط تمكنّ مستعملى اللغة من توظيف أحسن واستغلال أنجع لتبليغ أدق وإبداع أكثر وأفضل. إن التراث اللغوى العلمى لا يخلو من قيمة وهذا أمر بديهى؛ غير أنه يحتاج إلى أن نعمّق فيه البحث علّنا نكشف فيه ما يفيدنا اليوم ويساعد على الانطلاق من جديد بعد ربطه ومقارنته بالجديد المعاصر. ونحن إن انطلقنا من هذه الأرضية نساهم فى إثرائه و إن لم يكن لنا ذلك نكون قد قدمناه للقارئ وكشفناه له وعرفناه به فنحفّزه إلى درايته وبحثه؛ لأن الانطلاق إلى المستقبل من الحاضر لا يقصى أبدًا الماضى و بذلك نكون قد جعلناه فى هذا الخضم المعاصر يدرك أساسيات لغته و أساليب استعمالاتها فى أبوابها اللغوية المختلفة التى تتسم من ناحية بالثبات على قوانين رغم المحاولات الساعية إلى تجديدها التى أثبت الزمن أنه لا طائل من ورائها؛ ولكنها تتميز من ناحية ثانية بجوانب متجددة لا سبيل إلى ردها وهو ما يمكن الوقوف عليه فى مجالها الأسلوبى الذى يخضع للمقام الذى يكون فيه

---

(*) نشرت هذه الدراسة فى مجلة[ الجسرة الثقافية]، محكمة، العدد١١ شتاء٢٠٠٢م، ص٤٤.

مستعمل اللغة وهو فى الأصل متكون من ثلاثة عناصر: **المتكلم والمخاطب والسياق**. وقد أردنا فى هذا المبحث أن نتناول بابًا من أبواب اللغة العربية " هو التضمين " الذى يمثل أحد أبوابها الواسعة. ولا ريب فى أن بحثه و بسطه يؤدى إلى كشفه باعتباره جانبًا من الجوانب المحفّزة على التقصى والتعمق فى اللغة الأمر الذى يمكّن من كشف بعض أسرارها وإدراك بعض متعلقاتها وظواهرها التى تشدنا نحوها كالإيجاز والتأمل فى احتمال دلالاتها وتعدد أساليب تعبيرها التى تسهم بكيفية أو بأخرى فى التوسيع اللغوى وتكثير إجازتها.

وقد بنينا هذا البحث فى إطار العناصر التالية:

أولاً – معنى التضمين.

ثانيًا – التضمين فى الأسماء.

ثالثًا – التضمين فى الأفعال.

رابعًا – التضمين فى الحروف.

خامسًا- المحصلة.

سادسا- الهوامش والتوضيحات.

**أولاً – معنى التضمين.**

**التضمين لغة:**

عرّفه الزمخشرى (ت ٥٣٨ هـ)فقال: "ضمن المال منه أى كفل له به. وهو ضمينه وهم ضماؤه، وهو فى ضمنه، وضمانه، وضمّنته إياه». ثم بين مجازه قائلاً: «ومن مجازه: ضمن الوعاء الشىء وتضمّنه وضمّنه إياه وهو فى ضمنه. يقال: ضُمِّنَ كتابه وكلامه معنى حسنا. وهذا فى ضمن كتابه وفى مضمونه ومضامينه ».[١]

وقال ابن منظور (ت ٧١١ هـ) فى مادة (ضمن) «الضمين: الكفيل. ضمن الشىء و به ضمنًا وضمانًا: كفل به»[٢]، ثم قال « ضمن الشىء بمعنى تضمنه ومنه قولهم مضمون الكتاب كذا وكذا»[٣]. وعرّفه الجوهرى (ت ٧٢١ هـ) «ضمِن

الشيء بالكسر ضمانًا: كفل به؛ فهو ضامن وضمين وضمنه الشيء تضمينًا فتضمنه عنه مثل غرّمه، وكل شيء جعلته فى وعاء فقد ضمنته إياه »[٤]. و ذهب الشريف الجرجانى (ت ٨١٦ هـ) إلى أنه«: جعل الشيء فى ضمن الشيء ومشتملاً عليه ».[٥] وقال بعض المحدثين: «ضمن الرجال يضمن ضمنا وضمانة زمِن. وضمن الشيء ضمانا: كفله. وضمّن الشيءُ الوعاءَ: جعله فيه و تضمن الوعاء الشيء: اشتمل عليه. والضامن: الكفيل. والضمن: داخل الشيء. والضمانة: الحب. والضمن: العاشق ».[٦] ويطلق الضمان اليوم و يقصده به الكفالة [٧].

**التضمين اصطلاحًا:**

أورد علماء اللغة القدامى آراء مختلفة فى التضمين؛ منهم ابن جنى (ت٣٩٢ هـ) الذى ذهب إلى « أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر؛ فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو فى معناه »[٨] واستشهد لهذا بقوله عز وجل: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾[٩] مبينا أنه لا يقال: رفثتُ إلى المرأة وإنما يقال رفثت بها، أو معها بيد أنه لما كان الرفث هنا فى معنى الإفضاء وأنه يعدّى أفضى بـ (إلى) مع الرفث ليشعر أنه بمعناه [١٠].

ولعل أدقّ تعريف لدى القدامى وأوسعه ما أورده ابن هشام الأنصارى (ت ٧٦١ هـ) حين ذكر معناه قائلاً: « قد يشربون لفظًا معنى لفظ فيعطونه حكمه و يسمى ذلك تضمينًا. وفائدته أن تؤدى كلمة مؤدّى كلمتين »[١١] واستشهد بالآية ذاتها التى ذكرها قبل ابن جنى قائلاً: ضمّن الرفث معنى الإفاضة فعدّى بإلى مثل: وقد أفضى بعضكم إلى بعض. والأصل أن يتعدى الرفث بالباء فيقال: أرفث فلان بامرأته.[١٢]

وجاء فى مجمع اللغة العربية: « التضمين أن يؤدى فعل أو ما فى معناه فى التعبير مؤدّى فعل آخر أو ما فى معناه فيعطى حكمه فى التعدية و اللزوم».[١٣]

وقد وُصِف تعريف ابن جنى السابق بالنقص من بعض الدارسين لأنه لا يشمل المشتق وما فى معناه إذا تعلق به جار ومجرور، ولكونه لم يشمل الفعل المتعدى بحرف خاص فتعدّى بنفسه أو ذاك الذى كان فعلاً لازمًا فضمّن معنى فعل متعد بنفسه [١٤] وقد تجنّب الباحثون المحدثون هذا النقص فيما أورده ابن جنى للتضمين فى الأفعال وراحوا يدرسون أنواع التضمين فى تعريفات مفصلة منها:

التضمين هو أن يشرب فعل من الأفعال معنى فعل آخر لقرابة بينهما وقد يكونان كلاهما متعديين بأنفسهما أو يكون أحدهما متعديًا بنفسه والآخر بحرف الجر أو يحلّ حرف أحدهما محلّ الآخر.[١٥] ويُؤْخذُ عن هذا التعريف تخصيص التضمين بالأفْعال وبابه فى الأصل جامع شامل؛ لذا أورد غيره ما هو أشمل فى التعريف وأدق ومن غير أن يخصّ به الأفعال، وهو ما أورده بعض الدارسين: «هو إشراب لفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه؛ فإذا كان اللفظ فعلاً تصرّف فى اللزوم والتعدى تصرّف الفعل الذى أشرب معناه؛ فقد يكون الفعل لازمًا فيتعدى بالتضمين أو يكون متعديًا فيلزم أو يستمر لازمًا فيعدل به حرفه إلى حرف آخر».[١٦]

ومن التضمين ما قيل فى تفسير الشبه المعنوى الذى يقع بين الاسم والحرف ويسبب له البناء. وقد ذكر منه ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ): فى شبه الاسم للحروف:

**كالشّبَهِ الوَضْعِى فى اسمى جِئْتَنَا ** والمعنَوِى فـى متَى وفـى هُـنَا**

فشبه الاسم وللحرف فى المعنى أن يشبه حرفًا موجودًا أو غير موجود فالأول مثل: "متى" فإنها مبنية لشبهها الحرف فى المعنى لاستعمالها فى الاستفهام: [متى تستقيم ؟] وفى الشرط: [متى تزرعْ تحصدْ ] فهى فى الحالتين تشبه حرفًا موجودًا إذ هى فى الاستفهام كالهمزة وفى الشرط كَإنْ. أما شبهه لحرف غير موجود فمثل "هنا " بنيت لأنها أشبهت حرفًا كان من المفروض أن يوضع فلم يوضع [١٧]. وبهذا يفسر الشبه على أن يتضمن الاسم معنى من معانى الحروف كأن يتضمن الظرف معنى [فِي] نحو: [انتصر المسلمون ببدر] [١٨]، والشرط فى مثل "متى" التى يتضمن معنى إنْ.

وعرّفه الزركشى (ت ٧٩٤هـ) بأنه « إعطاء الشىء معنى الشىء وتارة يكون فى الأسماء وفى الأفعاال وفى الحروف »[١٩].

ويبدو من هذه التعاريف أن التضمين: أن توقع لفظًا موقع لفظ آخر لأنه يتضمن مدلوله، ويقع هذا فى الأفعال وفى الأسماء وكذلك فى الحروف.

**ثانيًا – التضمين فى الأسماء:**

حين فسّر الزمخشرى (ت ٥٣٨هـ) قول الله عز وجل: ﴿ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [٢٠] علّق قائلاً: «وإنما عدّى فعل التكبيرَ بحرف الاستعلاء لكونه مضمنا معنى الحمد كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم »[٢١] وأنت ترى أن الفعل (تكبّرُوا) لا يتعدى بحرف الجر (على)؛ غير أنه حين تضمّن معنى الحمد جيء معه بهذا الحرف. فاللفظ الظاهر هو الفعل(تكبّرُوا) إلا أنه تضمّن مع ذلك معنى اسم هو الحمد؛ فكأنه قال كما ذكر المصنف(ولتكبروا الله حامدين). ونحن نفهم من هذا أن حامدين اسم فاعل بابه الإعرابى حال منصوبة؛ وعلى هذا يكون التضمين فى الأسماء: أن تورد فعلاً ظاهرًا دالاً على معناه الوضعى وعلى معنى آخر للفظ محذوف كالحال المقدّرة سابقًا بمعونة قرينة لفظية؛ فيجتمع بذلك فى التضمين معنيان.

وقد أوجب السيوطي(ت ٩١١ هـ) اعتبار الحال وإلا كان مجازًا لا تضمينًا كقوله عز وجل: ﴿ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [٢٢] فالحال هنا مقدرة محذوفة« حين لا يكون بالغيب صلة للإيمان أى يؤمنون غائبين عن المؤمن به وحقيقته ملتبسين بالغيب كقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ ﴾ قال الزمخشرى قبل هذا: « وأما تعديته بالباء فلتضمينه معنى أقرّ وأعترف »[٢٣] أى مقرّين ومعترفين.

ويوافق بعض المحدثين رأى السيوطى فى عدّ التضمين فى الأسماء من قبيل المجاز المرسل[٢٤] وداخلاً فى باب مجاز الحذف أى حذف الحال محتجّا بقول الزمخشرى أو حذف المعنى الأصلى نحو: أحمد إليك فلانًا أى أنهى إليك حمده. وهذا

دأب البيانيين فى التضمين البيانى الذى كان الزمخشرى أول قائل به يدل عليه ما ذهب إليه فى الآية (١٨٥ من سورة البقرة) وغيره فى الكشاف. ولم يكن جمعهم ليتصور معنيى الفعل السابق (لتكبروا) أنه مشرب بهما كما فعل النحاة[٢٥].

وقد عدّ البيانيون الاستعارة التبعية من طرق تخريج التضمين، وفى متعلق الجار والمجرور الذى يؤدى إلى أبواب المجاز المرسل فى اللفظ المذكور أو المجاز بالحذف أو الكناية، والمعنى المتضمن تابعًا من توابع الفعل المذكور مدلولاً عليه بلفظ محذوف مقدر هو حال فى الغالب فقالوا فى قوله عز وجل: ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾[٢٦] قال الزمخشرى: فإن قلت: أى غرض فى هذا التضمين، وهلاّ قيل: ولا تعدهم عيناك أو لا تعل عيناك عنهم؟ قلت، الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ»[٢٧] ثم قال: « ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: « ولا تقتحم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم[٢٨] ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾[٢٩] أى ولا تضمّوها إليها آكلين لها»[٣٠] متجاوزتين: حال منصوبة. ومثلها: آكلين.

فأنت ترى اللفظ المذكور مستعملاً فى حقيقته أما الملحوظ معناه فمحذوف لدليل فى الكلام وهو حرف الإضافة (الجرّ) أو القرينة فى حالة عدم وجود حرف الجر؛ فهو من باب مجاز الحذف. و يمكن للدارس أن يرى فى جعلهم المحذوف أصلاً والفعل المذكور تابعًا بتقديره حالاً شيئًا من المبالغة وهو ما قالوه فى قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ الآية بأن حقيقتها ولا تضمّوا أموالهم إلى أموالكم آكلين؛ على أساس الفعل الظاهر (تأكلوا) تابعًا للمقدر المحذوف: آكلين المؤدية لوظيفة الحالية.

وتجد فى تضمين الأسماء أن يضمّن اسم معنى اسم آخر مثل قوله عز وجل: ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾[٣١] فالاسم (حقيق) هنا من خلال معنى الآية الكريمة يتضمن اسمًا آخر. و يمكن أن نتبيّن ذلك من خلال أوجه

القراءات التى أوردها الزمخشرى: « فيه أربع قراءات، المشهورة: وحقيق على أن لا أقول. وهى قراءة نافع. وحقيق أن لا أقول: وهى قراءة عبد الله. وحقيق بأن لا أقول وهى قراءة أبى. وفى المشهورة إشكال ولا تخلو من وجوه:

أحدها: أن تكون مما يقلب من الكلام لأمن الإلباس كقوله: وتشفى الرماح بالضباطرة الحمر. ومعناه: وتشفى الضباطرة بالرماح.

والثانى: أنّ ما لزمك فقد لزمته فلما كان قوله الحق حقيقًا عليه كان هو حقيقًا على قول الحق أى لازمًا له.

والثالث: أن يضمّن حقيق معنى حريص كما ضمن هيجنى معنى ذكرنى فى بيت الكتاب » ثم قال:

« والرابع وهو الأوجه: الأدخل فى نكت القرآن أن يعرف موسى فى وصف نفسه بالصدق فى ذلك المقام لا سيما وقد روى أن عدوّ الله فرعون قال له لما قال: إنى رسول من ربّ العالمين: كذبت. فيقول: أنا حقيق على قول الحق أى واجب على قول الحقّ أن أكون أنا قائله والقائم به». [٣٢] قال أبو حيان ولا يتضح هذا الوجه إلا إن عنى أنه يكون ﴿ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ ﴾ صفة كما تقول: أنا على قول الحق. أى طريقى وعادتى قول الحق[٣٣]. فالتضمين بين الاسمين يتجه من ظاهر لفظ (حقيق) إلى حريص بالأقل وواجب على بالأكثر.

وتتضمن بعض الأدوات معنى الاسم فيكون لها محل من الإعراب مثل « كأيّن » فى الأصل أداة؛ غير أنها نقلت إلى استعمال الأسماء المبهمة مثل: كم وكيف. قال الله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ﴾[٣٤] أى كم من دابة. قال ابن هشام الأنصارى: كأين فى الأصل مركبة من كاف التشبيه وأى (المنونة) وهى توافق كم فى الإبهام والافتقار إلى التمييز والبناء ولزوم التصدير وإفادة التكثير تارة وهو الغالب فيها كقوله عز وجل:﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾[٣٥] وندر إفادتها الاستفهام الذى لم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك، استدلّ

عليه بقول أبى بن كعب لابن مسعود: «كأَى تقرأ سورة الأحزاب »؛ فقال: ثلاثًا وسبعين[٣٦].

والكلمة إذا ضمنت معنى غيرها ووصلت بصلتها لم يعد معناها الأول مرادًا وإلا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فى لفظ واحد و هذا ممتنع و منه قول عز و جل: ﴿ فَلَمَّآ ءَاتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ﴾[٣٧]. قال الزمخشرى: « وكيل: رقيب مطلع »[٣٨]. بدليل كلمة (على) لا حقيقة الوكالة[٣٩]. وذلك لذهاب بعضهم إلى أن كلاً من التضمين والاستعارة فى الحروف من قبيل التأويل والتوسع فى استعمال اللفظ فى غير معناه؛ وعلى هذا فإنّ الاستعارة التبعية فى الحروف ليست سوى طريق من طرق تخريج التضمين والتأويل فى الفعل ذاته أو فى متعلق الجار والمجرور يؤدى إلى طرق أبواب المجاز المرسل فى اللفظ المذكور أو المجاز بالحذف أو الكناية، وهذه – كما ترى – من مباحث علم البيان. إلا أن جلّ البيانيين و الزمخشرى فى مقدمتهم قد جعلوا المعنى المتضمّن تابعًا من توابع الفعل المذكور يدل عليه اللفظ المحذوف المقدّر حالا كما مرّ أن ذكرناه قبل فى الآيتين: ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ وقوله عز وجل: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ أو على تقدير أنه مفعول به فى مثل: « أحمد إليك الله أى » أنهى إليك حمد الله »؛ فسبكوا من الفعل (أحمد) مصدرًا مؤوّلا بدون سابك كسبك الفعل بعد همزة التسوية[٤٠].

ويأتى التضمين فى الأسماء أيضًا بذكر الفعل الدال على معناه الذى وضع له وكذلك على معنى المحذوف الذى يقدر حالاً فى الغالب كما فى قوله سبحانه: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾[٤١] قال أبو حيان الأندلسى (ت ٧٥٤هـ): الإيمان التصديق وأصله من الأمن أو الأمانة ومعناهما الطمأنينة، منه صدقه وأمن به: وثق به. والهمزة فى أمن للصيرورة كأعشب، ثم قال: « وضمن معنى الاعتراف أو الوثوق فعدى بالباء » وأضاف« وهو يتعدى بالباء واللام ﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ ﴾[٤٢] والتعدية باللام فى ضمنها تعد بالباء »[٤٣] ومن التضمين فى الأسماء قوله

تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ ﴾[٤٤] فجاء بـ «من» لأنه ضمّن التوبة معنى العون والصفح[٤٥].

**ثالثًا – التضمين فى الأفعال:**

التضمين فى الأفعال أن نأتى بفعل يتعدى بحرف فى معنى فعل آخر يتعدى بحرف آخر لأن هذا الفعل له معنى الفعل المضمّن و نجريه مجراه فى التعدية واللزوم، وقد ذكرنا قبل ما ذكره ابن جنى فى هذا المعنى حين قال: «إن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر؛ فإن العرب تتسع فتوقع أحد الفرعين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر؛ فبذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو فى معناه »[٤٦] ثم استشهد لذلك بآى الذكر الحكيم الذى ذكرنا تفصيله قبل هذا. ويبدو من قوله أنه يعد التضمين قياسيًّا باعتباره كما ذهب إلى هذا نحاة البصرة أنه من ضروب المجاز، والمجاز قياسى. إلا أنه يشترط تقارب معنى الفعلين[٤٧] ونحن نفهم قياسية التضمين البيانى مذهبًا للبيانيين بغير خلاف. وقد قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة أنّ التضمين قياسى بثلاثة شروط: الأول: تحقق المناسبة بين الفعلين. الثانى: أن توجد قرينة دالة على ملاحظة الفعل الآخر وتدفع اللبْس. الثالث: أن يلائم التضمين الذوق العربى. مع أن المجمع اللغوى المذكور قد أوصى بألا يلجأ للتضمين إلا لغرض بلاغي[٤٨]. وهى شروط رآها بعض الدارسين قد استخلصت من علماء النحو والبلاغة وتوافق شروط المجاز نفسه الذى تكثر سماته فى أكثر كلامهم الذى قالوه فى تخريج التضمين. وهذه الشروط على أى حال تكفى لاستعماله على ما استعمله العرب وتحقق الفائدة منه باعتباره أحد طرق الإيجاز الذى يمثل أحد أركان البلاغة العربية ومن أهم أساليب التوسع اللغوى فيها[٤٩].

ومن أمثلة التضمين فى الأفعال قوله عز وجل: ﴿ وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ ﴾[٥٠] قال الزمخشرى « خلوت بفلان وإليه: إذا انفردت معه ويجوز أن يكون من خلا

بمعنى مضى، وخلا لك ذم: أى عداك ومضى عنك »[٥١] فعلى هذا: (خلوا) بمعنى (مضوا). وهو ما ذهب إليه الزركشى حين قال فى الآية الكريمة نفسها: « وإنما يقال خلوت به، لكن ضمّن «خلوا» معنى «ذهبوا» و«انصرفوا» وهو معادل لقوله ((لَقَوْا))؛ وهذا أولى من قول من قال: إنّ «إلى» هنا بمعنى الباء أو بمعنى «مع»[٥٢]. ثم أضاف قول مكّى: « إنما لم تأت الباء لأنه يقال: خلوت به إذا سخرت منه[٥٣] فأتى بـ (إلى) لدفع هذا الوهم »[٥٤].

وذهب العلماء إلى أنه: يضمّن الفعل غير المتعدّى معنى المتعدى واستشهدوا له بقوله عز وجل: ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾[٥٥] فقالوا: الصراط منصوب على أنه مفعول به والتقدير: لألزمنّ صراطك، أو لألزمن بقعودى صراطك؛ رغم أن الفعل «أقعد» غير متعد إلا أنه ضمّن معنى فعل متعد بنفسه[٥٦]. وقالوا فى الفعل «لتعودنّ» من قول عز و جل: ﴿ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ﴾[٥٧] بأنه ضمَّن معنى «لتدخلنَّ» أو «لتصيرَنّ»[٥٨] وكذلك ضمّنوا «لا تشرك» من قوله تعالى: ﴿ لَا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا ﴾[٥٩] معنى «لا تعدل». والعدل: التسوية، معناه: لا تسوّ به شيئًا.

وجوّز بعضهم كالزمخشرى نصب «مقامًا» من قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾[٦٠] على الظرف مضمّنا «يبعثك» معنى «يقيمك» وجوّز مع هذا أن يكون حالاً بمعنى أن يبعثك ذا مقام محمود[٦١].

وهكذا نجد التضمين فى الأفعال أنواعًا: منها ما يتعدى فعل بحرف يتعدى به فعل آخر لأنه تضمّن معنى ذلك الفعل. ومنه أن يتضمن الفعل اللازم معنى الفعل المتعدى مثل تضمّن الفعل «أحسن» من قوله عز وجل: ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ ﴾[٦٢] معنى «لطف» فالفعل «أحسن» تعدّى بحرف يتعدى به فعل آخر؛ لكنه لما تضمّن هنا معنى «لطف» تعدّى بالحرف الذى يتعدى به هذا الفعل وهو حرف الجر الباء؛ فجاء فى قوله عز وجل: ﴿ أَحْسَنَ بِىٓ ﴾. ومثله ما ورد فى قوله تعالى: ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾[٦٣]؛ فأصل (نصر) أن تتعدى بـ (على)؛ فتقول: (ونصرناه على)؛ غير أنه لما

تضمّن ههنا معنى جنّبناه ومنعناه وكلاهما يتعدّى بحرف الجر (من) أجرينا (نصر) مجرى: جنّب أو منع[٦٤].

ونحن نفهم من هذا أنّ من الأفعال ما يأتى متعديا بحرف ليس من عادته التعدّى به فيحتاج إلى تأويله أو تأويل الحرف ليصح التعدّى به؛ فالأول تضمين الفعل، والثانى تضمين الحرف.

وقد اختلف الدارسون لغويين ونحويين فى أيهما أولى؛ فقال اللغويون وبعض النحاة التوسع فى الحرف؛ بينما قال المحققون: التوسع فى الفعل؛ لأنه فى الأفعال أكثر؛ واستدلوا على هذا بالمثال: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾. فأنت ترى أن الفعل (يشرب) يتعدى فى الأصل بـ (من)؛ فتكون تعديته بالباء إما على تضمينه معنى (يروى ويلتذ) أو تضمين الباء معنى من نحو: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾ وقد مرّ معنا توضيح التضمين الوارد فيها. وهذا معناه أن الفعل يشرب عدى بالباء لتضمينه معنى أحد الفعلين يروى أو يلتذ. [٦٥]

ولعله من المهم أن نقول أيضًا: إنّ التضمين يذكر و يطلق على غير ما سبق من المعانى المذكورة فيه، ويمكن أن نقف على هذا مثلاً فيما أورده الباقلانى (ت ٤٠٣ هـ) حين قال: « وأما التضمين فهو المحصول معنى فيه من غير ذكره له باسم أو صفة هى عبارة عنه » ثم صنفه صنفين:

الأول: ما يفهم من البنية مثل قولك معلوم؛ فإنه لا بد أن يوجب عالماً.

والثانى: « تضمين يوجبه معنى العبارة من حيث لا يصح إلا به كالصفة بضارب يدل على مضروب» ثم قال: « والتضمين كله إيجاز (. . ) وأن ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ من باب التضمين لأنه تضمّن تعليم الاستفتاح فى الأمور باسمه على جهة التعظيم لله تعالى أو التبرك باسمه»[٦٦].

وقال غيره: هو نوع من المجاز؛ لأن اللفظ فيه لم يوضع للحقيقة والمجاز معًا؛

فالجمع بينهما مجاز. ونوع من الإيجاز[٦٧] وهذه من طرق التعبير البلاغى. وهو واقع فى القرآن خلافًا لما ذهب إليه البيانيون؛ منه قوله عز وجل: ﴿ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٦٨﴾ لَكُنَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾[٦٨]، وهو يطلق على إدراج كلام الغير فى أثناء الكلام[٦٩] توكيدًا للمعنى أو ترتيبًا للنظم مثل قول الله عز وجل اسمه: ﴿ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ ﴾[٧٠] وقوله فيما حكاه عن المنافقين: ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾[٧١]. قال ابن منظور: والعظال فى القوافى: التضمين[٧٢] (. .) وعاظل الشاعر فى القافية: « ضمّن»[٧٣]. وذكر أن عمر بن الخطاب قال لقوم من العرب: « أشعر شعرائكم من لم يعاظل الكلام ولم يتتبع حوشيه » فلم يعاظل الكلام أى لم يجعل بعضه على بعض ولم يتكلم بالرجيع من القول ولم يكرر اللفظ والمعنى[٧٤].

وليس التضمين عند أبى الحسن الأخفش عيبًا؛ لكن ابن جنى ردّ على ما ذهب إليه الأخفش قائلاً: « هذا الذى رآه أبو الحسن من أن التضمين ليس بعيب مذهب تراه العرب وتستجيزه و لم يعد فيه مذهبهم من وجهين: أولهما: السماع. والثانى: القياس.

فالسماع كثر وروده عنهم. أما القياس فلأن العرب قد وضعت الشعر وضعًا دلّت به على جواز التضمين عندهم[٧٥]. ويظهر الوجه المقبول فى حسن التضمين فى القياس هو أنّ البيتين اللذين يتقاسمان المعنى منزّلان كالجملة المعطوفة بعضها على بعض. ولا ريب فى أنّ حكم المعطوف والمعطوف عليه يجريان مجرى العقدة الواحدة. وهو قياس يدعم حسن التضمين. ولكنّ الأمر الذى قبّح التضمين لأجله هو ما ذكره أبو الحسن الأخفش وغيره الذين ذهبوا إلى أن كل بيت من القصيدة شعر قائم بنفسه؛ فمن هنا قبّح التضمين. قال ابن جنى: « وأما أبو الحسن فكان يروى ويعتقد أن العرب لا تستنكر الإقواء ويقول: قلّت قصيدة إلا فيها الإقواء ويعتلّ لذلك بأن يقول: إنّ كل بيت منها شعر قائم برأسه » ثم أضاف ابن جنى: « وهذا الاعتلال منه يضعّف و يقبح التضمين فى الشعر »[٧٧].

ومن المحدثين من ذهب إلى أنّ التضمين صورة من صور النقل الأسلوبي[٧٨] مستشهدا له بآى الذكر الحكيم منها قوله عز وجل: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَظَلَمُوا۟ بِهَا ﴾[٧٩] فظلموا بها أى كفروا بها. ففعل الظلم يتعدى فى الأصل بنفسه ولما تضمّن هنا معنى الفعل (كفر) تعدى بحرف الجر الباء الذى يتعدى به هذا الفعل الأخير[٨٠]. ومنه قول الله عز وجل: ﴿ قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ﴾[٨١] الفعل غلا يغلوا: فعل لازم؛ بيد أنه ورد فى الآية متعديًا نصب مفعولاً به هو (غيرَ)؛ لأنه تضمّن معنى لا تزيدوا أو لا تتقوّلوا؛ فأجرى مجراه[٨٢].

**رابعًا – التضمين فى الحروف:**

جاء فى الكتاب « هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهى»: ذكرت فيه حروف النفى التى شبّهها العرب بحروف الاستفهام فقدموا الاسم قبل الفعل؛ لأن هذه الحروف غير واجبة مثلما كان ذلك فى الألف وحروف الشرط وفى الأمر والنهى؛ فسهل بذلك تقديم الأسماء فيها لأنها نفى لواجب، وليست كحروف الاستفهام والجزاء وإنما هى مضارعة لها نحو: ما زيدًا ضربته ولا زيدًا قتلته[٨٣]. وان جعلت [ما] بمنزلة [ليس] الحجازية لم يكن إلا الرفع: [ما زيدٌ ضربته] كأنك قلت: [ ليس زيدٌ ضربته ]؛ « لأنك تجىء بعد أن يعمل فيه ما هو بمنزلة فعل يرفع »[٨٤].

وقد خصص ابن جنى بابًا للحروف التى يقع بعضها موقع بعض مبرزًا أن الناس يتلقونه بغير دقة وتمحيص وهو فن لا يكاد يحاط به وهو جدير بالائتناس لأنه فصل لطيف فى اللغة العربية حرى بأن يفقهه المرء[٨٥] منها قولهم: إن (إلى) تكون بمعنى (مع) كقوله تعالى: ﴿ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[٨٦] أى مع الله. ومنها أن (فى) تكون بمعنى (على). كقول الله عز اسمه: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾[٨٧] أى عليها. وغيره كثير. إلاّ أنه استدرك فقال، نحن لا نرد ذلك لكنه يكون بمعناه فى موضع دون موضع بحسب السياق الذى يستدعيه و يسوّغه[٨٨].

ومن الحروف التى ذكرها جارية مجرى غيرها قول القحيف العقيلى يمدح حكيم ابن المسيب القشيرى:

إذَا رَضيتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَير ** لعمر الله أعجبنى رضاهَا

أراد: رضيت عنى؛ فإذا رضيت عنه بنو قشير أحبته وأقبلت عليه؛ لذلك استعمل (على) بمعنى (عن)[٨٩].

ويمكن الوقوف على شواهد غير قليلة من آى الذكر الحكيم فى التضمين المتعلق بالحروف. جاء فى تفسير القرطبى (ت ٦٧١ هـ) قوله عز وجل: ﴿ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ﴾[٩٠]: (ما) بمعنى الذى أى مصدرية بمعنى إلا الذى علمتنا، أو إلا تعليمك إيانا[٩١] وقوله: ﴿ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ ﴾[٩٢] معنى«لآدم» إلى آدم. وقوله تعالى: ﴿ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾[٩٣] « أو» قيل هى بمعنى الواو قال: ﴿ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ ﴿ عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾ وقال الشاعر: (نال الخلافة أو كانت لَهُ قَدَرًا) أى وكانت. وقيل: هى بمعنى "بل" كقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[٩٤] المعنى: بل يزيدون. قال الشاعر:

بَدَتْ مثلَ قرن الشمس فى رونقِ الضّحى ** وصورتُها أو أنتَ فى العينِ أمْلَحُ

أى: بل أنت. وقيل: معناها الإبهام على المخاطب. ومنه قول أبى الأسود الدؤلى:

أحبّ محمدًا حبًّا شَدِيدًا ** وعباسًا وحمزةَ أو عليّا

فإنَ يَكُ حبَّهم رشدًا أُصبْهُ ** ولستُ بمخطئٍ إن كَانَ غيا

ولم يشك أبو الأسود أن حبهم رشد ظاهر وإنما قصد الإبهام. وقد قيل له حين قال ذلك: شككت ! قال: كلا؛ ثم استشهد بقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[٩٥] وقيل معناها التخيير أى شبهوها بالحجارة وقيل: هى على بابها من الشك[٩٦]ومنه قى قوله: ﴿ وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ﴾[٩٧] أى على شرعه ونبوته. قال الزجاج: المعنى على عهد ملك سليمان.

وقيل المعنى: فى ملك سليمان يعنى فى قصصه وصفاته وأخباره. وقال الفراء تصلح على وفى فى مثل هذا الموضع. [٩٨]

قال أبو حيان: إن الملك ليس شخصًا يتلى عليه فهو ليس فى حكم: يتلى على زيد القرآن؛ فلذلك قال بعض النحاة أن (على) تكون بمعنى (فى) أى تتلو فى ملك سليمان. ثم أضاف قائلاً: « وقال أصحابنا لا تكون (على) فى معنى (فى) بل هذا من التضمين فى الفعل ضمن تتقول؛ فعديت بـ [على] لأن تقول: تعدّى بها، قال تعالى: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا ﴾[٩٩] ومعنى ﴿ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ ﴾ أى شرعه ونبوّته وحاله وقيل: على عهده وفى زمانه وهو قريب. وقيل: على كرسى سليمان بعد وفاته لأنه كان من آلات ملكه [١٠٠].

وذهبوا فى قوله عز وجل: ﴿ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾[١٠١] أنّ «عليكم» بمعنى« لكم» أى يشهد لكم بالإيمان. وقيل يشهد عليكم بالتبليغ لكم وقيل: معناه بأعمالكم يوم القيامة[١٠٢].

وقد ذكر ابن هشام الأنصارى نفى البصريين إنابة الحروف بعضها عن بعض لأنهم يعدّون ذلك من قبيل التأويل أو على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمّن بعضهم (شَرَبْن) فى قوله: شربن بماء البحر. معنى (روين). وأحسن بى. معنى لطف. أو على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى. ويظهر ميل ابن هشام هنا لرأى الكوفيين إذ ذهب أن أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين يجعلون إنابة كلمة عن أخرى شاذًّا وأن مذهبهم أقل تعسّفًا[١٠٣].

ويمكن القول: إنّ لما أورده ابن جنى وابن هشام فى هذه المسألة وجهين:

الأول: إما أن يكون تضمين الحرف موقوفًا على السماع.

الثانى: وإما أن يكون الحرف قد وضع لمعنى واحد فى الأصل ثم أجرى مجرى المجاز مثل استعارة البيانيين الحرف لمعنى آخر.

وعلى هذا؛ إذا أخذنا بالرأى الأول بطل القول بالنيابة قياسًا. وإن نحن أخذنا بالرأى الثانى بطل القول: أن الحرف الواحد يؤدى عدة معانٍ من غير مجاز؛ هذا إذا سلمنا بما يقوله الكوفيون ومن تبعهم ورجّح مذهبهم أو مال إليه كابن هشام الأنصارى.

ومهما يكن من أمر؛ فإن هذا الموضوع ينبغى أن ينظر فيه من خلال التركيب ودلالات الألفاظ، يدل على هذا أنك تجد شواهد المجوّزين للنيابة فى الحروف قابلة للتأويل القريب المستساغ غير البعيد[١٠٤].

وقد دلّ اهتمام العلماء بمعانى الحروف ونيابة بعضها عن بعض على لطافة هذا الباب و أنه جدير بأن يفهم و يدرى؛ لهذا ألف فيه البعض كالزجاج (ت ٣٣٧ هـ أو ٣٤٠ هـ) قال: (لما) تكون [١٠٥] بمعنى (لم) فى نفى الفعل المستقبل كقوله عز وجل: ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾[١٠٦] وقال الزركشى: أى لم يذوقوه فهى تدخل على المضارع وتقلبه ماضيا[١٠٧]. وبمعنى (إلا) كقول الله جل وعز: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[١٠٨]: أى إلا عليها. وإذا كان لها جواب فهى لأمر يقع بوقوع غيره بمعنى (حين) مثل قول الله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾[١٠٩]: أى حين آسفونا[١١٠].

وكإجراء (فى) مجرى (على) مثل قوله عز و جل: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾[١١١]: [أى على][١١٢].

وانظر كيف يتحكم السياق وعلاقة المتكلم بالمخاطب فى معانى (لعلّ)؛ فالمعنى الأول للشك قولك: لعل محاضرة تقع. غير أنك إذا واجهت من تخاطب بقولك: لعل محاضرة تقع ؟ وأنت تريد استفهامًا، كأنك تقول: أتظن محاضرة تقع ؟ و لها معنى الإيجاب عند قولك: لعلّ الله يحدث بعد ذلك أمرًا. [١١٣] ولها معنى الرجاء كذلك. رغم ذهاب بعضهم بأنها لا تكون للترجى إلا فى الممكن لأنه انتظار ولا ينتظر إلا فيما هم ممكن[١١٤]. ولها معانٍ أخرى مبسوطة لدى الدارسين.

وقال فى اللام: إنها تكون للملك والاستحقاق والاختصاص والأمر. بينما قسّم غيره معانيها فى الكلام على ثلاثة أقسام: متحرك لا يجوز إسكانه، ومتحرك يجوز إسكانه، وساكن يجوز تحريكه. فاللأول نوعان: مفتوح و مكسور. وفى المفتوح ما هو أصلى وفرعى. فالأصلى فيه ستة أضرب: لام الابتداء، لام التوكيد، ولام القسم ولام الإيجاب: إن زيدًا لقائم. ولام التعجب: يا للعجب. ولام الشرط مثل قوله تعالى: ﴿ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ ﴾[١١٥]. وأما الفرعى فلام الجر مع المضمر فى أربعة أمور: الملك كقوله: ﴿ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[١١٦] والاستحقاق كقوله عز: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴾[١١٧] والاختصاص مثل: [له مسجد]. والعذر: لك جئت؛ أى لأجلك[١١٨] قال ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) فى معانيه بعد ذكر إفادتها انتهاء الغاية[١١٩] فى موضع سابق:

**واللامُ للمِلك و شِبهِـــهِ، وَ فــى ** تَعْدِيةٍ – أيضًا – و تعليل قُفِى**[١٢٠]

ويمكن الرجوع لتفصيل معانيها الواحد والعشرين فى الذى أورده الصبّان فى حاشيته[١٢١] وإلى غيرها من معانى الحروف الأخرى.

وهكذا لا بد من النظر للكلمة من خلال السياق والتركيب النحوى ومن خلال التفريق الذى يحدده علماء الدلالة كذلك بين المعنى الأوّلى أو المركزى للكلمة و بين المعنى الإضافى العرضى الثانوى أو التضمين على اعتبار أن المعنى هدف مركزى تتجه إليه جميع مستويات الدرس اللغوى كما يلى:[١٢٢]

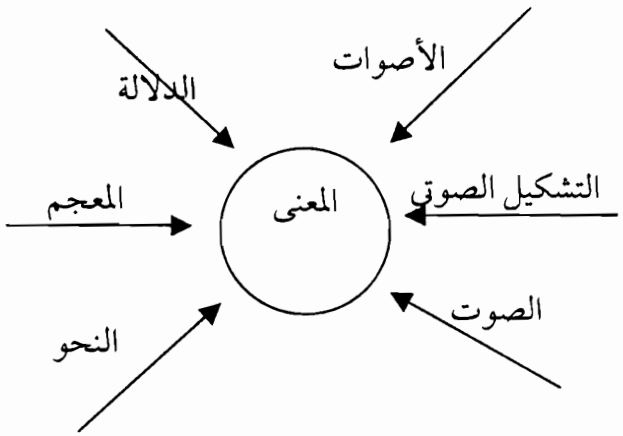

ويستلزم ذلك ثلاثة عناصر: الأول: المتكلم. والثانى: المخاطب. والثالث: مقتضى الحال أو السياق الذى ذكرناه.

وزاد بعض الدارسين ما أطلق عليه المعنى الإيحائى من جهة التأثير الصوتى والعرفى والدلالى المرتبط بالكلمات[١٢٣] التى يتعلق بعضها ببعض، و يبنى بعضها على بعض؛ لأن «اللفظ تبع للمعنى فى النظم وأن الكلم تترتب فى النطق بسبب ترتب معانيها فى النفس »[١٢٤]؛ ولمعانى الكلمات إذن سياقات: سياق لغوى فعلى لا يتحدد معنى الكلمة فيه إلا بعلاقتها مع غيرها فى السلسلة الكلامية، أما سياق الموقف فيبرز أنماط التغيير التى تلحق المدلولات باختلاف السياقات التى تستخدم فيها الكلمات وهو ما حدّده بعض الدارسين فى العناصر التالية:[١٢٥]

- تحليل السياق صوتيًّا وصرفيًّا ونحويًّا ومعجميًّا.
- بيان شخصية المتكلم والمخاطب والظروف المحيطة بالكلام.
- بيان نوع الوظيفة الكلامية.
- بيان الأثر الذى يتركه الكلام.

**٥ - المحصلة:**

- إن درس التضمين عند هؤلاء العلماء لغويين ونحويين وبيانيين قد قسم إلى تضمين نحوى وتضمين بيانى. ونحن نوافق بعض الدارسين الذين لم يروا فرقًا بينهما فى واقع الاستعمال وإنما الفرق بين تأويل النحاة وتأويل البلاغيين رغم ذهاب بعضهم فى تحديد صلته بالإعراب والبيان؛ فمثل ارتباطه بقوانين الإعراب فى تعدية الفعل بنفسه أو تعديته بالحرف. بينما دلت صلته بعلم البيان فى الذى يفهم من جهة التعريف بالمعنى.

- إنه يفيد التعبير الكلامى فى الإيجاز؛ لأنه يفهم من معنيين بلفظ واحد.

-التضمين أحد أساليب التوسع اللغوى. ولما كانت شروطه المقدمة من مجمع اللغة العربية هى شروط المجاز ذاتها فإن هذا يمثل ضمانًا لاستعماله فى الكلام على

سمت استعمالات العرب و لكن فى إطار حاجيات العصر اللغوية. وجانب الفائدة التى نقصدها هنا هو بقاؤه نوعًا من الإيجاز الذى يشكل أحد أركان البلاغة فى اللغة العربية الجميلة.

- يعد الزمخشرى أول القائلين بالتضمين البيانى.

- جعله بعضهم فى الأسماء والأفعال والحروف؛ بيد أن البصريين رفضوا أن تنوب الحروف بعضها عن بعض.

- وصف بعضهم التضمين عند القدامى بالاضطراب وسحب هذا الوصف على ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية والسبب أنّ درسهم هذه المسألة لم تكن فى منظور الدرس الأسلوبى الحديث.

- ليس التضمين مسألة ثابتة جامدة لأن يتفق عليها الدارسون؛ لأن وظيفته وفائدته إنما هى التعبير والإبانة مع الإيجاز وهو صورة تعبيرية تجارى التجربة الإنسانية وتساعد صاحبها فى التبليغ والتواصل والإبانة. لا يحق إغفال تحركها فى إطار التغير والملابسات القولية بين المتكلمين فى الواقع.

- هو مسلك من مسالك التعبير فى اللغة العربية يراعى فيه السياق؛ فلا يصح إغفال السياق الذى توظف فيه الكلمة، وأن ينظر لها مع ذلك من خلال التركيب النحوى وأن يعتبر ما ذهب إليه علماء الدلالة فى التفريق بين المعنى الأوّلى أو المركزى والمعنى الإضافى العرضى الثانوى أو التضمين وذلك قبل أن نحدد معنى الكلمة نهائيًّا، بل ونزيد على ذلك النظر فى تأثيرات المعنى الإيحائى: الصوتية والعرفية والدلالية ذات الصلة بالكلمات المجازية.

- ولا يخفى ما فى أسلوب التضمين من فتح مجال البحث والتقصى وتعميق الفكر الذى يسهم فى تجلية الحقائق الخفية باللغة ويساعد على معرفة الإنجذاب الذى يشد النفوس نحوها.

- ولما كان التضمين يسهم فى تعدد أساليب التعبير؛ فإنه بهذا يزيد اللغة العربية ثراء ويدل على أنه سمة بارزة من سماتها يؤكد مرونتها واتساعها.

## ٦ - الهوامش والتوضيحات

١ - أساس البلاغة، دار المعرفة، بيروت (د. ت) ص ٢٧٢

٢ - لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط١، ج ١٣، ص ٢٥٧ (ضمن).

٣ - م ن، ج١٣، ص ٢٥٧.

٤ - مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، طبعة جديدة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ١٩٩٥، ج١، ص ١٦١.

٥ - التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبيارى، دار الكتاب العربى، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ، ص ١٤٨.

٦ - محمد فريد وجدى، دائرة معارف القرن العشرين، دار المعرفة بيروت، (د. ت)، ج٥ ص ٦٥٤ (ضمن).

٧ - انظر، م ن، ج٥، ص ٦٥٤.

٨ - الخصائص، تحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية (د. ت)، ج ٢، ص ٣٠٨

٩ - البقرة: ١٨٧.

١٠ - انظر؛ م ن، ج ٢، ص ٣٠٨

١١ - مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك و محمد على حمد الله، دار الفكر بيروت، ط٦، ١٩٨٥ م، ج١، ص ٨٩٧، ٨٩٨. وانظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (د. ت)، ج ٢، ص ٩٥.

١٢- م ن، ج١، ص ٨٩٨.

١٣ – مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج١، ص ١٨٠.

١٤ – م ن، ج١، ص ١٨١.

١٥ – د. جواد مصطفى /، دراسات فى فلسفة النحو، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٦٨م، ص ٩٨. و كذا؛ عبد الجبار توامة، التعدية والتضمين فى الأفعال فى العربية – دراسات فى النحو العربى، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ١٩٩٤، ص ٩١.

١٦ – الزعبلاوى صلاح الدين، مسالك القول فى النقد اللغوى، ط١، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٨٤م، ص ١٩١.

١٧ – انظر؛ شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد دار الفكر، ط ١٦، ١٩٧٤م، ج١، ص ٣٠، ٣١، ٣٢.

١٨ – راجع، ابن جنى، الخصائص، ج٢، ص ٣١٥. و كذا؛ ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ج١، ص ١٤١ / ٦٨٧ و كذا؛ عبد الجبار توامة، التعدية والتضمين فى الأفعال فى العربية، ص ٣١.

١٩ – البرهان فى علوم القرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٠م، ج ٣، ص ٣٣٨.

٢٠ – البقرة: ١٨٥.

٢١ – الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع، ط١، ١٩٧٧م، ج١، ص ٣٣٧.

٢٢- البقرة: ٠٣

٢٣- الكشاف، ج١، ص ١٢٦، ١٢٧.

٢٤ – المجاز المرسل كلمة استعملت فى غير معناها الأصلى لعلاقة غير المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلى.

٢٥- انظر؛ عبد الجبار توامة، التعدية والتضمين فى الأفعال فى العربية، ص ١٠٠.

٢٦ – الكهف: ٢٨

٢٧ – الكشاف؛ ج ٢، ٤٨١.

٢٨ – م ن، ج ٢، ٤٨١.

٢٩ – النساء: ٢.

٣٠ – م ن، ج١، ص ٤٩٥، ج ٢، ص ٤٨١.

٣١ – الأعراف: ١٠٥.

٣٢ – الكشاف، ج ٢، ص ١٠٠، ١٠١. وكذا؛ أبو حيان الأندلسى، البحر المحيط فى التفسير، طبعة جديدة بعناية الشيخ عرافات الغسا حسونة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٢ م، ج ٥، ص ١٢٨

٣٣ – البحر المحيط فى التفسير، ج ٥، ص١٢٨.

٣٤ – العنكبوت: ٦٠.

٣٥ – آل عمران: ١٤٦.

٣٦ – انظر؛ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق حنا الفاخورى، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٩١ م، ج١، ص ٣١٦.

٣٧ – يوسف: ٦٦.

٣٨ – الكشاف، ج ٢، ص٣٣٢.

٣٩ – انظر. عبد الجبار توامة، التعدية والتضمين فى الفعال فى العربية، ص ١٠٢، ص ١٠٣

٤٠ – انظر، م ن، ص ١٠١.

٤١ – البقرة: ٠٤.

٤٢ – يونس: ٨٣.

٤٣ – البحر المحيط فى التفسير، ج ١، ص ٦٥.

٤٤ – الخصائص، ج ٢، ص ٣٠٨.

٤٥ – الشورى: ٢٥.

٤٦ – الزركشى، البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص ٣٣٩.

٤٧ – انظر ابن جنى، الخصائص، ج ٢، ص ٣٠٨.

٤٨ – انظر. مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج ٤ ص ١٨٠، ١٨١. وكذا؛ عبد الجبار توامة، التعدية والتضمين فى الأفعال فى العربية – دراسات فى النحو العربى – ص ١٠٧

٤٩ – انظر، م ن، ج ١، ص ١٩٥.

٥٠ – البقرة: ١٤.

٥١ – الكشاف، ج٤، ص ١٨٤.

٥٢ – البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص ٣٣٩.

٥٣ – انظر؛ الزمخشرى، الكشاف، ج ١، ص ١٨٤.

٥٤ – الزركشى، البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص ٣٣٩.

٥٥ – الأعراف: ١٦.

٥٦ – انظر، الزمخشرى، الكشاف، ج ٢، ص ٧٠. وكذا؛ أبو حيان الأندلسى، البحر المحيط فى التفسير، ج ٥، ص ٢١، والزركشى، البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص ٣٤٠.

٥٧ – إبراهيم: ١٣.

٥٨- انظر؛ الزمخشرى، الكشاف، ج ٢، ص ٣٧٠. وكذا؛ الزركشى، البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص ٣٤٠.

٥٩ – الحج: ٢٦.

٦٠ – الإسراء: ٧٩.

٦١ – انظر؛ الكشاف، ج ٢، ص ٤٦٢. وكذا؛ الزركشى، البرهان فى علوم القرآن، ج ٣، ص ٣٤١. والمقام المحمود الذى يحمده القائم فيه وكل من رآه وعرفه. وهو يطلق فى كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات. وقيل: هو

الشفاعة؛ عن أبى هريرة عن النبى – صلى الله عليه وسلم – «هو المقام الـذى أشفـع فـيه لأمتى».

٦٢ – يوسف: ١٠٠.

٦٣ – الأنبياء: ٧٧.

٦٤ – انظر؛ كتب ورسائل ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) فى التفسير، تحقيق عبد الرحمن محمد قاسم النجدى، مكتبة ابن تيمية، ج١٣، ص٣٤٢. وكذا؛ محمد حسن عواد، تناوب حروف الجر فى لغة القرآن، دار الفرقان للنشر و التوزيع، عمان، ط١، ١٩٨٢م، ص ٥٤.

٦٥ – انظر؛ محمد بن محمد بن محمد الغزى (ت ١٠٦١ هـ)، إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة على الألسن، تحقيق خليل محمد العربى، الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤١٥ هـ، ج٢، ص ١٠.

٦٦ – إعجاز القرآن، إعداد ممدوح حسن محمد تصدير طه عبد الرؤوف سعد، دار الأمين، ط١، ١٩٩٣م، ص ٢٤٦، و انظر؛ الزركشى، البرهان فى علوم القرآن، ج٣، ص ٣٤٣.

٦٧ – انظر؛ الزركشى، البرهان فى علوم القرآن، ج٣، ص ٣٤٣. وكذا؛ محمد بن محمد بن محمد الغزى، الإتقان، ج٢، ص ١١٠، ٢٤٣.

٦٨ – الصافات: ١٦٩.

٦٩ – م ن، ج ٣، ص ٣٤٣، ٣٤٤. وكذا؛ محمد بن محمد بن محمد الغزى، الإتفاق، ج٢، ص ٢٤٣.

٧٠ – البقرة: ٣٠.

٧١ – البقرة: ١٣.

٧٢ – التضمين فى الشعر لا يستغل البيت بمعناه بل يكون المعنى مقسومًا بين بيتين؛ فالمضمّن من أبيات الشعر ما لم يتم معناه إلا فى البيت الذى بعده: انظر؛ ابن منظور، لسان العرب (ضمن) ج١٣، ص ٢٥٩.

٧٣ – لسان العرب مادة (ع ظ ل)، ج١١، ص ٤٥٧.

٧٤ – انظر؛ قدامة بن جعفر (ت ٣٢٧ هـ) نقد الشعر، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى ط١ مطبعة الكليات – الأزهرية – القاهرة، ١٩٧٨ ص ١٧٤. ولسان العرب ج١١، ص ٤٥٧.

٧٥ – م ن، ج١٢، ص ٢٥٩.

٧٦ – الإقواء: المجرى الذى هو حركة الروى المطلق بكسر وضم وهما من عيوب القافية: انظر قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص ١٨١.

٧٧ – الخصائص، ج١، ص ٢٤٠.

٧٨ – انظر. د. تمام حسان، البيان فى روائع القرآن، دراسة لغوية أسلوبية للنص القرآنى، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م، ص ٣٤٩.

٧٩ – الأعراف: ١٠٣.

٨٠ – انظر؛ م ن، ص ٣٥٠.

٨١ – المائدة: ٨١.

٨٢ – انظر؛ م ن، ص ٣٤٩.

٨٣ – سيبويه (ت ١٨٠ هـ) الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت ط ١ (د. ت)، ج١، ص ١٤٥.

٨٤ – م ن، ج١، ص١٤٦.

٨٥ – الخصائص، ج٢ ص ٣٠٦ وما بعدها.

٨٦ – الصفات: ١٤.

٨٧ – طه: ٧١.

٨٨ – الخصائص، ج٢، ص ٣٠٧، ٣٠٨.

٨٩ – انظر؛ م ن، ج٢، ص ٣١١.

٩٠ – البقرة: ٣٢.

٩١ – الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربى، بيروت (د ت)، ج١، ص ٢٨٥.

٩٢ – البقرة: ٣٤.

٩٣ – البقرة: ٧٤.

٩٤ – الصافات: ١٤٧.

٩٥ – سبأ: ٢٤.

٩٦ – تفسير القرطبى، ج١، ص ٤٦٣.

٩٧ – البقرة: ١٠٢.

٩٨ – م ن، ج٢، ص ٤٢.

٩٩ – الحاقة: ٤٤.

١٠٠ – أبوحيان الأندلسى، البحر المحيط فى التفسير، ج١. ص ٥٢٢، ٥٢٣.

١٠١ – البقرة: ١٤٣.

١٠٢ – تفسير القرطبى، ج٢، ص ١٥٦.

١٠٣ – مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ج١، ص ١٥١.

١٠٤ – انظر؛ د. محمد حسن عواد، تناوب حروف الجر فى لغة القرآن، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٨٢م، ص ٢٠.

١٠٥ – الزجاجى، كتاب حروف المعانى، تحقيق د. على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٩٨٤م، ج٤، ص ١١.

١٠٦ – ص: ٨.

١٠٧ – انظر؛ البرهان فى علوم القرآن، ج٤، ص ٣٨١: تجد تفاصيل الأوجه التى ترد عليها.

١٠٨ – الطارق: ٤.

١٠٩ – الزجاجى أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، كتاب حروف المعانى، ص ١١.

١١٠ – الزخرف: ٥٥.

١١١ – طه: ٧١.

١١٢ – م ن، ص ١٢.

١١٣ – م ن، ص ٣٠: وانظر ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م، ص ٣٢٩، وكذا؛ الزركشى، البرهان فى علوم القرآن، ج٤، ص ٣٩٢ فما بعدها وفى لعل لغات: لعل وعلّ وعن وأن ولأن ولعن ولغن. وعن أبى العباس أن أصلها (علّ) زيدت عليها لام الابتداء: انظر؛ الزمخشرى، المفصل فى صنعة الإعراب، تحقيق د. على بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت ١٩٩٣، ط١، ص ٤٠١. و قال الأزهرى خالد بن عبد الله: فيها أربع لغات بإثبات لامها الأول وبحذفها لغتان. وبفتح لامها الأخيرة وكسرها لغتان كذلك، فالمحصل أربع لغات: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب تحقيق د. عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٦م، ط١، ص ٢٣.

١١٤ – انظر؛ الزركشى، البرهان فى علوم القرآن، ج٤، ص ٣٩٤.

١١٥ – الحشر: ١١.

١١٦ – التوبة: ١١٦.

١١٧ – الصافات: ٩.

١١٨ – انظر الزجاجى، كتاب حروف المعانى، ص ٤٠ فما بعدها.

١١٩ – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة النشر و التوزيع، بيروت، ط١٦، ١٩٧٤م، ج٣، ص ١٧.

١٢٠ – م ن، ج٣، ص ١٩.

١٢١ – انظر؛ حاشية الصبان على شرح الأشمونى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج٢، ص ٢١٥.

١٢٢ – انظر؛ د. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٨، ص ١١٦.

١٢٣ – انظر؛ عبد الجبار توامة، التعدية والتضمين فى الأفعال فى العربية، ص ١١٩.

١٢٤ – انظر؛ عبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١ هـ)، دلائل الإعجاز، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م، ص ٤٤.

١٢٥ – د. سعيد حسن بحيرى، عالم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، ١٩٩٧ مصر، ص٢٤.